نظام السبائك الذهبية:

حيث يقوم على اصدار الاوراق النقدية مقابل غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي ويسمح للافراد الراغبين باستبدال هذه الاوراق بالسبائك عند كميات معينة.

-توقفت حرية الصهر والصك لان المصكوكات الذهبية غابت عن التداول.

-فرضت النقود النقدية الورقية في التداول بصفة الزامية وسمح بتحويلها الى ذهب.

-حدد المشرع وزن السبيكة التي يحق للجميع شرائها بالنقود الورقية.

ان هذه القاعدة خفضت من حالة الاكتناز للذهب في اوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطات نقدية ذهبية.

نظام الصرف الذهبي:

طبق هذا النظام على الدول النامية او المستعمرة التي لاتملك قدرة على تغطية الاصدار النقدي بذهب من ملكها.

فهو يسمح للدول المستعمرة ان تصدر عملتها المحلية بشرط ان تشتري نقود قابلة للتحويل.

فاجبرت اوروبا والذول العظمى الجدول النامية والمستعمرة ان تشتري نقود قابلة للتحويل واذونات خزينة.

مثال سوريا وفرنسا :

سوريا دولة مستعمرة من قبل فرنسا، اجبرت فرنسا سوريا على شراء الفرنك الفرنسي لكي تستطيع سوريا اصدار الليرة السورية، وتضعها بالبنك المركزي على شكل احتياطي.

الية العمل في الدول النامية:

-شراء نقود قابلة للتحويل الى ذهب.

-شراء سندات واذونات خزينة من الدولة المستعمرة وتخزينها كاحتياطي في المصرف المركزي.

-اصدار عملة محلية مغطاة بالكامل او اقل حسب الاتفاق بين الدولة المستعمِرة والدولة المستعمَرة.

اما اوروبا فقد افادها في كسب الذهب وزيادة مخوزنها منه.

سوريا:

خضعت سوريا لهذا النظام عندما كانت تحت الاحتلال الفرنسي فكانت عملتها المحلية مغطاة بكمية من الذهب الموجود لديها، اعطتها للدولة الفرنسية مقابل شراء اذونات خزينة وسندات تجارية واشترت وديعات اجبارية ووضعتهم في البنك المركزي لديها (بنك سورية ولبنان)

وبالمقابل اصدرت سوريا عملتها المحلية حينها (الليرة السورية اللبنانية)

اما فرنسا:

فقد استطاعت من خلال الذهب الذي اخذته من سورية الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها من الحرب العالمية الاولى .

مزايا نظام صرف الذهب:

1-ثبات القوة الشرائية للنقود.

2-ثبات اسعار الصرف.

"سعر الصرف هو قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاخرى."

كمية الذهب ثابتة وبالتالي كمية النقود ثابتة اي عدد النقود ثابت وبالتالي قيمتها ثابتة.

قاعدة المعدنين (الفضة والذهب):

حدد المشرع وزن وعيار محدد لكل ليرة ذهبية وفضية 1ليرة ذهبية =12 ليرة فضية.

اعطاهم حرية الصك والصهر لليرات الذهبية وحرية الصك والصهر لليرات الفضية.

لكن مع وجود القوة الشرائية للذهب بالمقابل كثرة اكتشاف مناجم الفضة ولتوفرها الدائم ادى الى انخفاض قسمة الليرة الفضية.

وبسسبب حرية التعامل اصبحت العالم تدخر الذهب وتتعامل بالفضة مما ادى الى اختفاء الذهب فجاء الاقتصادي غرتشام بقاعدته:

النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول

بمعنى ان الافراد يدخرون النقود الذهبية ويدفعون النقود الفضية حتى اختفت تدريجيا للنقود الذهبية من السوق.

اقتصاد الفقاعة أو اقتصاد البالون :

هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها. وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، في تشبيه انتفاخ البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة أو البالون (الانهيار) وحدوث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة.كذلك يُقصد بهذا التعبير وصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرفاهة والرواج على أسس دائمة ومتواصلة.

يُنظر عامة إلى الفقاعات الاقتصادية على أنها ذات تأثير سلبي على حالة الاقتصاد، لأنها تسبب حدوث حالة التوزيع غير العادل للموارد، في اتجاه استخدامات غير مثلى. بالإضافة لذلك، الانهيار الذي يلي الفقاعة الاقتصادية يمكن له أن يدمر ويفني مقداراً كبيراً من الثروات، ويتسبب في حالة من السقم الاقتصادي مثل ما حدث في الكساد العظيم عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي اليابان عام 1990

من ضمن السمات السلبية الأخرى للفقاعات الاقتصادية تتمثل في صورة التأثير السلبي على معدلات انفاق المستهلكين، إذ ينفقون المزيد من الأموال لشراء سلع بأسعار مبالغ فيها، مثل سوق العقارات في إنجلترا وإسبانيا وبعض أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ينفق المستهلكون هناك المزيد من الأموال فقط لأنهم يشعرون أنهم أغنى مادياً.

خلال السنوات الأخيرة، ساعد على ظهور «الفقاعات الاقتصادية» وتفاقمها في الكثير من البلدان العربيــة، الميل نحو المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات وبورصات الأوراق المالية، ما نتج منه حصاد ما يسمى"**الأرباح القدرية: وهي الأرباح التي يتم جنيها من دون جهد مبذول أو إنتاج فعلي ملموس"**